

Distr.: General
9 July 2012
Arabic
Original: English/Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٩٥ (ص) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	كوبا
٤	النرويج
٥	بنما
٦	قطر
٦	إسبانيا
٩	تركمانيستان

* A/67/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

190712 190712 12-41311 (A)



أولا - مقدمة

١ - في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٢/٦٦، بعنوان "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". وفي الفقرة ٨ من منطوق القرار، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

٢ - وعملا بهذا الطلب، أرسلت في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢، مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات حول هذا الموضوع. وترد الردود التي وردت في الفرع "ثانيا" أدناه. وستصدر أي ردود أخرى كإضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود التي وردت من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

يؤكد الوضع الدولي المعقد، والحاجة إلى استجابة جماعية للمشاكل الملحة التي تواجه الإنسانية، على أهمية تعددية الأطراف باعتبارها الخيار الأنجع للتصدي للتهديدات الجديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهو يؤكد على أهمية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا الموضوع.

وتوفر اتفاقات نزع السلاح والحد من التسلح، التي تم التفاوض بشأنها وتنفيذها في إطار متعدد الأطراف وفعال وغير تمييزي بحق، آلية مناسبة للدول الأطراف لكي تتشاور فيما بينها وتعمل معا على حل أي مشكلة قد تنشأ فيما يتعلق بأهداف تلك الاتفاقات أو تنفيذ أحكامها.

وإن حالة الجمود التي استمرت لعدة سنوات في المفاوضات حول إنشاء آلية متعددة الأطراف لنزع السلاح، الناجمة عن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف، تزيد من قيمة تعددية الأطراف.

وإن الإجراءات التي تتخذها بعض البلدان من جانب واحد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح لتعزيز التفاوض بشأن إبرام صكوك دولية متعددة الأطراف خارج إطار الأمم المتحدة هي مدعاة للقلق، لأنها تقوّض الثقة في النظام الدولي، والأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة نفسها ومصداقية الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

ولا يمكن حماية السلام والأمن الدوليين إلا عن طريق التوصل إلى حلول عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف، والاعتراف بالحاجة إلى التوصل إلى اتفاقات جماعية.

ولا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح والحد من التسلح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق اتخاذ تدابير من جانب واحد، وإنشاء تحالفات استراتيجية لتعزيز الاتفاقات المتفاوض عليها خارج الأطر المتعددة الأطراف المعترف بها دولياً، أو من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. فتعددية الأطراف والحلول السلمية التفاوضية من خلال الهيئات التي أنشئت لهذا الغرض ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة هي القنوات المناسبة.

وينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبارها الهيئة الأكثر تمثيلاً وديمقراطية في المنظمة، أن تضطلع بدور مركزي في الجهود الرامية إلى تعزيز المسار المتعدد الأطراف. وتؤكد كوبا مجددا التزامها بتعددية الأطراف وعملية صنع القرار المتعددة الأطراف وتشجيعها والحفاظ عليها وتعزيزها.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

لقد أُعلن أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة. وتجادل النرويج في هذه الفكرة. إذ أن أي هيئة تفاوضية متعددة الأطراف جديدة بالثقة وذات صلة بترع السلاح يجب أن تكون مفتوحة لجميع البلدان، وخصوصاً الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي. وليس هناك حالياً، سوى ٦٥ دولة عضواً في مؤتمر نزع السلاح. وليس لدى مؤتمر نزع السلاح أي تفاعل مع المجتمع المدني. وينبغي من حيث المبدأ، إدراج جميع أصحاب المصلحة في عمليات نزع السلاح، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة. كما تلمس الحاجة إلى إصلاح أساليب عمل المؤتمر. ومن غير المقبول أن يطبق مبدأ التوافق في الآراء بسبب السماح لبلدان بمفردها بتعطيل العمل. وقد أدت كل هذه العوامل بمؤتمر نزع السلاح إلى حالة الاختلال الحالية التي يعانيتها، حيث أنه لم يكن قادراً على تقديم أي شيء ذي مغزى خلال عقد ونصف، ويبدو مهماشاً وغير ذي اعتبار على نحو متزايد.

ولم تكن هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح، التي أنشئت من أجل إجراء مداولات موضوعية، وتقديم توصيات، قادرة على تقديم أي شيء لأكثر من عقد. وإذا كان يتعين الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح، فإنه لا بد من جعله يتسم بطابع عملي أكثر، وأكثر تركيزاً وأكثر صلة بالموضوع. ونحن لا نزال نعتقد بأن الدورات العادية لمؤتمر نزع السلاح يجب أن تكون أقصر بكثير، وأن تركز على موضوع واحد أو موضوعين، تقرهما اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة.

وينبغي أن ننظر أيضاً في سبل تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. وينبغي لهذه الهيئة أن تضطلع بدور حاسم في دفع عجلة العمل بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتسم هذا الأمر بأهمية بالغة لأن هناك أجزاء أخرى من الجهاز قد توقفت عن العمل. وما برحت النرويج منذ سنوات تتساءل عما إذا كانت الجهود الكبيرة التي تبذل لكفالة حشد أكبر عدد ممكن من مقدمي مشاريع القرارات هي أفضل وسيلة للاستفادة من وقتنا وطاقتنا. وإذا ما تمكنا من الاتفاق على اقتصار ممارسة السعي إلى زيادة المشاركة في رعاية القرارات على

القرارات المعروضة حديثاً، فإننا بذلك نعمل على تحسين كفاءة اللجنة الأولى. كما ترى النرويج أن القرار الذي يتخذ يظل سارياً ما لم يتقرر خلاف ذلك. ويمكن لهذا الفهم أن يساعد على تخفيض عدد القرارات المتكررة، مما يتيح المزيد من الوقت لإجراء مناقشات موضوعية ومركزة، ويجعل اللجنة الأولى أكثر قدرة على التفكير في اغتنام فرص سياسية جديدة لدفع جدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام.

وتعرب النرويج عن موافقتها التامة على الهدف المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وكانت هناك لفترة طويلة دعوات لإجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية ملزمة قانوناً، وفقاً لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتقر النرويج بالحاجة إلى - وبواجب - التفاوض بشأن هذا الصك، بحسن نية وفقاً للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فقد شككت النرويج في الدعوة التي وجهها العديد من الدول للتفاوض على صك من هذا القبيل في مؤتمر نزع السلاح. وتوصي النرويج كبديل، بالنظر في سبل الاستفادة من الجمعية العامة لكفالة التقدم. وهذا من شأنه أن يشير إلى وجود بديل واضح للوضع الراهن الحالي.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢]

في هذا السياق، نعتقد بأنه، من خلال وسيلة تعددية الأطراف، تتاح للدول الفرصة للعمل من أجل التصدي للتحديات الخطيرة في وقتنا الحاضر ومنها الجريمة الدولية المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتقديم مساهمتها في هذا السبيل.

وبنما هي من الدول الموقعة على الصكوك الدولية التي تشجع وتعزز تعددية الأطراف في إطار السعي لتحقيق نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النارية.

ونوصي كذلك بالعمل على وضع اتفاقات متعددة الأطراف تكون فعالة حقاً وتحقق الأهداف المقررة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تؤيد دولة قطر وتشجع تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، نظراً لأنها من بين العوامل التي تعزز مصداقية هذا المبدأ، فضلاً عن الاشتراك في تحمل المسؤولية وجدية الالتزامات في هذا الصدد.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢]

غيّر القرن الحادي والعشرون كلا من مفهوم الأمن الدولي وتصوره الجماعي. وقد أدى التقاء الأطراف الفاعلة الجديدة، والتحديات والتهديدات التي تُفاقم حالة عدم اليقين والتعقيد في عصرنا إلى وضع الأمن ضمن أولويات المجتمع الدولي.

وتحدد استراتيجية الأمن الأوروبي خمسة تهديدات رئيسية وهي: انتشار الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل؛ والإرهاب؛ والدول الفاشلة؛ والتراعات الإقليمية؛ والجريمة المنظمة. وغني عن التأكيد تأثير الأسلحة التقليدية ودورها في تغذية الأزمات والعنف.

وتحدد استراتيجية الأمن الإسبانية التي تمت الموافقة عليها مؤخراً التهديدات والمخاطر التالية: التراعات المسلحة؛ والإرهاب؛ والجريمة المنظمة؛ وانعدام الأمن الاقتصادي والمالي؛ والضعف في مجال الطاقة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ والتهديدات في الحيز الإلكتروني؛ وتدفقات الهجرة غير المنظمة؛ وحالات الطوارئ والكوارث. ومن بين كل تلك التهديدات، فيما يتعلق بهذا التقرير، يبرز انتشار أسلحة الدمار الشامل، باعتباره من أكبر التهديدات في عصرنا، لا سيما إذا نجحت العناصر الخارجية على الشرعية، كالمُنظمات الإرهابية، في الحصول عليها واستخدامها.

وينص الأمر التوجيهي الصادر عن وزارة الدفاع في إسبانيا رقم ٢٠٠٨/١، على أن السيناريو الاستراتيجي الراهن يتسم بعدم اليقين والتعقيد ومحفوف بمخاطر محتملة. ويعدّ الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل أخطر التهديدات العابرة للحدود الوطنية التي تواجه مجتمعنا.

ويشير الأمر التوجيهي الصادر عن وزارة الدفاع رقم ٢٠٠٨/١، إلى أن الدول الفاشلة أو الضعيفة أو المتفككة، فضلا عن النزاعات الإقليمية، تؤدي إلى نشوب أزمات خطيرة تترتب عليها تداعيات في الدول الأخرى وفي المناطق البحرية. وتتمثل المصادر الرئيسية للنزاع في السنوات المقبلة، في النضال من أجل الحصول على الموارد الأساسية، جنبا إلى جنب مع آثار تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الفضاء الإلكتروني بعدا جديدا في عالم الأمن والدفاع.

وتتطلب هذه الحقائق المستجدة استجابات متعددة الأطراف والتزاما سياسيا وتشاورا، إذا أريد تعزيز السلم والاستقرار الدوليين بشكل جوهري.

وفي عالم معولم ومترابط، يعتبر الأمن قيمة وطموحا بالنسبة للدول والمؤسسات والمناطق والمجتمعات المحلية، وقبل كل شيء، للمواطنين. فانعدام الأمن في عصرنا هذا لا ينبثق فقط من الدول المعتدية، وإنما ينطلق أيضا من الجهات الفاعلة غير الحكومية، والإرهابيين والمنظمات الإجرامية الأخرى. ويؤدي التدهور الأمني إلى عرقلة تنمية الشعوب والأمم، لأن العنف ينكر حق جميع الناس في التقدم؛ ولأن النهوض بحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية أمر ضروري لممارسة الحرية.

ومن المشاكل الرئيسية المرتبطة بالانتشار، وجود العديد من المعاهدات والاتفاقات والمبادرات ونظم الرقابة، والحاجة إلى تنسيق تنفيذها ومعاييرها، ليست دائما مهمة سهلة. وعلى الرغم من أنها من حيث المبدأ، تتمتع بدعم البلدان المتماثلة في التفكير، وأن المجتمع الدولي يتبنى تحقيق هدف مكافحة الانتشار على نحو متزايد، فإن عدم إدراج جميع الدول في كل منها يؤدي إلى مشاكل يصعب في بعض الأحيان حلها. ومع ذلك، فقد حدثت بعض التطورات والتغيرات في المواقف مما يسمح لنا بقدر من التفاؤل في هذا الصدد.

وتقودنا هذه التأملات إلى تساؤلات حول كيفية التصدي لهذه التحديات، والسبل اللازمة للقيام بذلك وأكثرها فعالية. ومما لا شك فيه، أن الحاجة تمس إلى وضع استراتيجية متعددة التخصصات تشمل التعاون بين الحكومات، وإنشاء آليات مشتركة للرصد والتحقق والمتابعة، وتبادل المعلومات، ووضع ضوابط جديدة أو تحديث ما سبق منها. ويشمل نطاقها النظم الوطنية للدفاع، وتعزيز الصكوك والمنظمات المتعددة الأطراف، والتعاون في مجال التنمية، والقضاء على الاتجار غير المشروع، فضلا عن الجوانب الأخرى.

ويجب علينا تقديم حلول فعالة لمكافحة المخاطر الأمنية الدولية. ويتمثل أكثر النهج ملاءمة في الاتفاق على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، الذي يجب أن يتجلى في اتفاقيات ملزمة قانونا بشأن نزع السلاح والحد من التسليح.

وتلتزم إسبانيا بالنظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح؛ وقد وقّعت على جميع الاتفاقات الدولية التي تشكل الإطار القانوني والمعياري لهذا النظام، وتحافظ على اتباع سياسة نشطة وطموحة وثابتة لدعم فعاليته وبهدف واضح يتمثل في تحقيق عالمية المعاهدات الرئيسية في هذا المجال.

ومن أجل التأكد من أن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار يعمل على نحو فعال، لا بد أن يكون طابعه متعدد الأطراف حقاً، ويستند إلى الامتثال الكامل من جانب الدول لالتزاماتها. وبالإضافة إلى أن هذا النهج المتعدد الأطراف يزيد من فعالية النظام، فإنه يضيء عليه شرعية مهمة.

وهذا هو سبب نص الأمر التوجيهي الصادر عن وزارة الدفاع رقم ٢٠٠٨/١، على أن تعتمد السياسة الدفاعية، كجزء من استراتيجيتها للعمل العام، على عوامل منها "التزام إسبانيا بالدفاع عن السلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بالشرعية الدولية وممارسة تعددية الأطراف باعتبارها وسيلة لتضافر الجهود في مجال العلاقات الدولية وتسوية النزاعات".

ولكي يظل النظام الدولي يتسم بالمصداقية والفعالية، فإنه يحتاج إلى تحسين. وسوف يتطلب ذلك وضع صكوك أكثر تماسكاً، والتزاماً سياسياً أكبر، وإبرام مزيد من الاتفاقات الملزمة قانوناً. ويجب أن تنص اللوائح على ضرورة الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول وتشجيع تعزيز وضع نظم صارمة وشفافة للتحقق، تكون مقبولة من جميع الدول. كما تمس الحاجة إلى توسيع نطاق القدرة على التوافق في الآراء من أجل وضع أطر قانونية تفضي إلى تحقيق النهوض بالسلام والأمن والتعاون والتقدم العالمي بصورة فعالة. ومن المهم في هذا الصدد، الاتفاق على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بغية تنشيط هذا المحفل الهام المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتلتزم إسبانيا بحزم سواء على الصعيد العالمي وبصفتها جهة فاعلة أوروبية، بإصلاحات تعددية الأطراف، وهو الأمر الذي يتطلب زيادة المشاركة في تجديد علاقاتنا الدولية وآلياتها ومؤسساتها.

وتتطلب أي سياسة مسؤولة تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح تشجيع وضع نظام فعال متعدد الأطراف. وسيكون من الضروري تحقيقاً لهذه الغاية:

- التوصل إلى حلول سياسية شاملة من شأنها منع أو ردع أو وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية؛
- دمج السياسات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح في سياسة الأمن العام؛

- النظر في إمكانية إدراج بنود عدم الانتشار في العلاقات الثنائية والإقليمية؛
- تشجيع عالمية المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والأنظمة الدولية والدفاع عنها وتعزيزها؛
- تعزيز دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
- تعزيز التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية؛
- تحسين فعالية آليات التحقق من خلال الدعم السياسي والاقتصادي والتقني؛
- تعزيز نظم مراقبة الاستيراد والتصدير المتعلقة بمواد الدفاع والمواد ذات الاستخدام المزدوج؛
- تشجيع تبادل المعلومات على الصعيد الدولي؛
- تعزيز المساعدة التقنية بين الدول والتعاون من أجل التنمية؛
- تشجيع التجارة المشروعة والمسؤولة في مواد الدفاع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، ومنع الاتجار غير المشروع بها؛
- تسهيل التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والصناعات التي تشترك في نفس الهدف.

ولا يمكن التصدي بنجاح لتهديد السلم والأمن الدوليين الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالاشتراك مع الظواهر الأخرى كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والدول الفاشلة، والتراعات الإقليمية إلا بوجود نظام فعال متعدد الأطراف.

تركمانستان

[الأصل بالروسية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، القرار ٣٢/٦٦، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ راء المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. واعتمد القرار على أساس ميثاق الأمم المتحدة وذلك بهدف صون السلم والأمن الدوليين؛ باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها ولقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي

تخل بالسلام؛ والقيام بالوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، بتسوية المنازعات الدولية أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام.

وتقوم هيئة نزع السلاح في الأمم المتحدة وفقا لهذا القرار، بعمل ضروري ومفيد لوضع تدابير بناء الثقة وكفالة الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، مما يؤكد على أهمية تعددية الأطراف في التصدي لهذه المسائل. وتعتبر هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح من أنسب منصات الجهود الدولية الرامية إلى تكتيف الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف لترع السلاح وتعزيز الآليات الدولية الحالية لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وإنشاء آليات جديدة من هذا القبيل. وفي عام ١٩٩٨، تم إنشاء منصب المنسق الخاص المعني بالشفافية في مجال التسلح. وتساعد الشفافية في مجال التسلح على تعزيز الثقة المتبادلة، ومنع إمدادات الأسلحة المزرعة للاستقرار وتهيئة مناخ يفضي إلى نزع السلاح الشامل.

وبموجب القرار الذي اتخذ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، اعترفت الجمعية العامة بمركز الحياد الدائم لتركمانستان. وعلى هذا الأساس، صدر القانون الدستوري المتعلق بالحياد الدائم لتركمانستان في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. ويعتبر مركز الحياد الدائم لتركمانستان الذي أعلن عنه في هذا القانون أساس سياستها الداخلية والخارجية، التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والانسجام الاجتماعي، وتطوير علاقات الصداقة والمنفعة المتبادلة مع الدول في المنطقة وحول العالم.

وترتكز تركمانستان على سياستها الخارجية المحبة للسلام، التي تعتبر نتيجة مباشرة لمركزها المحايد والتزاماتها الدولية. وتبعاً لذلك، تتم معالجة جميع المسائل بصورة حصرية من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية، وعلى رأسها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات النفوذ. وقد اضطلعت السياسة الخارجية لتركمانستان، التي ترمي إلى تطوير العلاقات مع الدول الأخرى والهيئات الدولية وإلى حل المسائل بطريقة تفضي إلى إقامة نظام عالمي حميد وتطوعي، بدور بناء في كفالة السلام والأمن في المنطقة، وهي قضية ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وقد صدقت تركمانستان على عدد من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية من أجل تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتزع السلاح وهي: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات

الإرهابية بالقنابل؛ وبرتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار غير المشروع بها؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ولا تشارك تركمانستان في صناعة الأسلحة من أي نوع، ولا يتم نقل أي أسلحة عبر أراضيها. وتبعاً لذلك، فإن تركمانستان تفي بالتزاماتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتفي بالتزامها بمنع الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتدعم الجهود المشتركة لنزع السلاح وعدم الانتشار التي يبذلها المجتمع الدولي ككل.
